

مِصْنَفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(السنة ١٣٩٢ هـ)

١٥



1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGRESS
OF
(SHEIKH MOFEED)

مَسْأَلَةُ الْخُرُوجِ فِي

النَّصْرِ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

المؤثر العالمي نبيل الذكرى الألفية وفاة الشيخ المفيد



مَسْأَلَةُ الْخُرُوفِ فِي

النُّصْرَةِ عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)

الكتاب:	مسألة أخرى في النصّ على عليّ (ع)
المؤلف:	الشيخ المفيد (ره)
تحقيق:	محمد رضا الانصاري
الطبعة:	الأولى
التاريخ:	١٤١٣ هـ ق
الناشر:	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
المطبعة:	مهر
صفّ الحروف:	مؤسسة دنا
الكمية:	٢٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين و افضل الصلاة و السلام على خير خلقه محمد - صلى الله عليه وآله - و على وصيه امير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - الذي ورد النص على امامته و خلافته في الكتاب و السنة .

النص في اللغة هو المبالغة في الإظهار^(١)، أو التعيين و التحديد على شيء ما^(٢) او الدليل الذي لا يتطرق اليه الخلاف . و المقصود بهذا الإصطلاح عند المتكلمين هو البحث عن الأدلة التي وردت في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة على خلافة امير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - و وصايته لرسول الله - صلى الله عليه وآله - ..

و البحث عن النص على خلافته - عليه السلام - من اقدم البحوث التي تناولها علماء الفريقين، حيث سعى علماء الامامية في جمع و احصاء اكبر عدد من النصوص التي تثبت احقية علي (ع) بالخلافة من غيره من نصوص الكتاب و السنة .

و من أشهر النصوص التي تمسك بها الامامية هي النصوص الآتية :

(١) نص يوم الدار (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص ١٢٤)

(٢) نصوص في فضائل علي (ع) (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص ١٣٠)

(١) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٤٠٣/٣ - الفصول المختارة ص ٢ .

(٢) تاج العروس و المعجم الوسيط مادة (نص) .

(٣) نص المنزلة (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص ١٣٣)

(٤) نص المؤاخاة (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص ١٤٠ و ١٤٥)

(٥) نص سدّ الابواب (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص ١٤٥)

(٦) نص الغدير (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص ١٩٢)

(٧) نص الوراثة (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص ٢٢١ و ٢٢٦)

وقد دار الجدل بين الامامية و خصوصهم في هذه النصوص حول مدى دلالتها وحجية اسانيدھا وتواترها. وقد اثبتت الامامية دلالة هذه النصوص وصحة اسانيدھا وتواترها عند العامة والخاصة. اما خصوصهم فقد شككوا - بعد تسليمهم بصدور هذه النصوص - تارة في دلالتها على الأفضلية والأحقية بالخلافة، وأخرى حاولوا أن يعارضوا هذه النصوص بنصوص أخرى ادعوا صدورھا عن الرسول - ص - ولكن الحقّ يعلو ولا يعلى عليه، فهذه نصوص متضافرة ومتواترة رواھا مشايخ الحديث خلفاً عن سلف، و اثبتھا اصحاب الصحاح والسنن والمسانيد بأسانيد صحيحة وعالية لا يتسرب اليھا الشك ولا تخوم حولھا الشبهات، ولا يتردد في قبوله من كانت له أدنى بصيرة إلاّ من أعمى الله قلبه وجعل عليها غشاوة، أو أعمته العصبية العمياء فاعرض عن الحقّ ونأى.

وقد افرد جماعة من علماء الامامية هذا البحث في كتب و رسائل كتبوها، منهم شيخ الأمة ومعلمها، الفقيه الأملعي والمتكلم البارع الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالمفيد - رضوان الله تعالى عليه - فانه قد ناقش خصوصه في مجالسه وأفحمهم^(١)، كما ناقشهم على صفحات كتبه و رسائله. و من رسائله التي

(١) من ذلك مناظرته مع القاضي ابي بكر احمد بن سيار في اول الفصول المختارة.

وصلتنا رسالتان تحملان عنوان (النصّ على عليّ عليه السلام) أحدها هذه الرسالة التي وفقنا الله تعالى لتحقيقه، فإنها برغم صغر حجمها كبيرة في مفاهيمها، عظيمة في مضمونها، فهي كما جاء في صدرها تقريرٌ عن المناظرة التي جرت بين الشيخ المفيد وبين أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني القاضي، ولم يرد في الرسالة ذكرٌ لمكان المناظرة ولا ذكرٌ للمشاركين في تلك الجلسة ولا تاريخها.

فاما الباقلاني فانه كان رأس الأشعرية وشيخها والمدافع عن مذهبهم واما الشيخ المفيد فانه شيخ الامامية ورئيسها والمدافع عن مذهب اهل البيت (ع). ونجدُ على صفحات كتب السير والكلام مناظرات عديدة جرت بينهما سجلها لنا التاريخ. ولكن يرى المتتبع أن المنحرفين عن جادة الصواب يحاولون أن يقلبوا هزيمة الباقلاني في مناظراته مع المفيد (ره) الى نصرٍ ساحق وأن يشوهوا صورة المفيد امام القارئ.

أنظر الى ترجمة الباقلاني في تاريخ بغداد [تاريخ بغداد ٣٧٩/٥] يترأى لك الخطيب متعصباً حقوداً ويستشف من خلال عباراته حقه على المفيد (ره) و تبرمه منه، فانه يحاول أن ينقص من قيمة المفيد و يُنزل قدره امام أعين القارئ، مثلاً حينما ينقل حادثة مزعومة حاكها مخيلة الخطيب فيقول (... و حدث أن ابن المعلم - شيخ الرافضة و متكلمها - حضر بعض مجالس النظر مع اصحابٍ له اذ أقبل القاضي ابوبكر الأشعري، فالتفت ابن المعلم الى اصحابه و قال لهم: قد جاءكم الشيطان، فسمع القاضي كلامهم - و كان بعيداً من القوم - فلما جلس أقبل على ابن المعلم و اصحابه و قال لهم: قال الله تعالى: (إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزّهم أزاً) اى ان كنت شيطاناً فانتهم كفار... الخ.

و هكذا يريد الخطيب أن يصور المفيد للقارئ انساناً شتاماً، سباباً، لايراعى

٦ مسألة أخرى في النصّ على عليّ عليه السلام

للآخرين حرمة و يتعرض لهم بسوء، ثم انظر كيف يحاول أن يرفع شأن الباقلاني بهذه القصة المفتعلة، و ليس هذا بعيداً عن كاتب عاش في عصور الظلام و تربى في معاهد الحقد و مدارس الطائفية، و كم للخطيب في تاريخه مثل هذه السفاسف و الاكاذيب حول رجالات اهل البيت(ع) و علمائهم. فانا لله و انا اليه راجعون.

اما المفيد(ره) فانه لا يحيط من قدره و لا يهبط من شأنه هذه المناظرات الوهمية التي ينهزم فيها (كما يصورها الخطيب) لانه اعظم شأناً و اجل قدراً من أن يشينه مثل هذه الاكاذيب، و كفاه شأناً و علواً انه ربّى افاذا الامة و اعظم علمائها امثال الشيخ الطوسي و الشريفين الرضي و المرتضى و النجاشي و الديلمي و غيرهم فهؤلاء الذين هم أقربُ الناس الى المفيد من امثال الخطيب (الذي لعله لم يتشرف و لو بلقائه مرة واحدة) يصورونه انساناً، متواضعاً، ديناً، عفّ اللسان - قائم الليل، لا يتعذّر ذكر الله عن لسانه . يقول ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان^(١) [قلت: و كان كثير التخشّع و التخشّع و الاكباب على العلم ... ما كان المفيد ينام من الليل الا هجعة ثم يقوم يصلى أو يطالع أو يدرس أو يتلو القرآن].

و هذه الرسالة تدور حول سؤال سألّه الباقلاني من الشيخ المفيد عن عدد من يروى النصّ على خلافة امير المؤمنين(ع) ثم يضيف بانهم ان كانوا قلة فلا يفيد شيئاً و ان كانوا كثرة فلماذا لم يقاتل بهم عليّ(ع) اعداءه.

فيبدأ الشيخ بالاجابة فينفى قلة الرواة، و يُثبت الكثرة ثم يستمر في كلامه الى أن يُفحم الباقلاني كما يُفهم من كلام من روى الرسالة حيث يقول أخيراً(فلم يأت - اي الباقلاني - بشيء).

عملنا في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على النسخ التالية:

الاولى = النسخة الموجودة ضمن مجموعة والمحفوظة في خزانة المخطوطات بمكتبة آية الله المرعشي (ره) بقم وهي ورقة واحدة ومن مخطوطات القرن السابع الهجري ورقمها (٢٤٣ رسالة رقم ١٦). و يبدو انها اقدم نسخة وصلتنا منها وعليها تملك سنة ٨٨٨، وهي النسخة الاصلية التي اعتمدت عليها في تحقيقي ورمزت لها بحرف (ألف) وقياسها ١٧/٥×٢٥ سم.

الثانية = النسخة الموجودة ضمن مجموعة بخزانة مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي (ره) وهي من مخطوطات القرن الثالث عشر ورقمها (٧٨ رسالة رقم ١٩) ورمزت لها بحرف (ب) وهي بقياس ١٤/٥×٢٤ سم.

الثالثة = النسخة الموجودة ضمن مجموعة والمحفوظة في خزانة المخطوطات بمكتبة آية الله المرعشي (ره) ورقمها (٢٥٥ رسالة رقم ٢٢) وهي من مخطوطات القرن الحادي عشر (١٠٥٦هـ) ورمزت لها بحرف (ج) وقياسها ١٣/٥×٢٥ سم.

الرابعة = النسخة الموجودة ضمن مجموعة والمحفوظة في مكتبة (مجلس شورى اسلامي) وهي ضمن مجموعة مخطوطات (امام جمعة خوي) المهداة الى مكتبة المجلس ورقمها (٨ رسالة رقم ٣٠) وهي من مخطوطات القرن الحادي عشر ورمزت لها بحرف (د) وقياسها ١٤×٢٠ سم.

الخامسة = النسخة الموجودة في مكتبة الامام الحكيم (ره) العامة في النجف الأشرف ورقمها (٩٩٨) وهي بخط الشيخ محمد بن الشيخ طاهر السماوي (ره) وقد كتبها في سلخ رجب سنة الف وثلثمائة واربع وثلاثين في بلد الكاظمية، و توجد

٨ مسألة أخرى في النصّ على عليّ عليه السلام

منها صورة في المكتبة المركزية لجامعة طهران برقم (٣٣٤٣) وقد رمزنا لها بحرف (هـ) وقياسها ١٣×٢٠/٥ سم.

السادسة= النسخة المطبوعة من هذه الرسالة ضمن كتاب (عدة رسائل) صفحة ١٨١ و ١٨٢ والتي تحتوي على مجموعة من رسائل الشيخ المفيد وقد طبعت هذه المجموعة أولاً في النجف الاشراف ثم أعيد طبعها في قم عن دار منشورات المفيد وقد رمزنا لها بـ(ح).

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

محمد رضا الانصاري القميّ

٢٤ صفر الخير ١٤١٣ هـ

بسم الله

من كلامه رضي الله عنه في النص

على أمير المؤمنين عليه السلام

سأله عنها الباقر عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم الملك الحق المنير

الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين

إن قالوا لا جبر ولا عن أسلافكم في النص لمرام بليل

فإن قلتم قليل قل لكم فلا تأسروا إن تروا طوا على الدرب

إن أفتعال للدرب يجوز علي العليل وإن قلتم لغيركم

فما بال أمير المؤمنين سلام الله عليه لم يملكهم أعداءه

أسباباً وأنتم تدعون أنه لو ضارب أعور أو العاقلة

الجواب وبالله التوفيق

قل له أسلافنا حمداً لله في النص كبر لا يجوز عليهم أفعال

الكذب بل ليس كل من راح لقتل الحسين صلح للحطاد لأنه

قد صلح لقتل الحسين أشجع الكفار ثقة الأئمة ولا صلح

ذلك ضرب السيف وإنما ليس الجواب بالدينه موقوفه

على كثرة الرجال وإنما هي موقوفه على المصلحة الأمر بارئ

الله صلى الله عليه واله جاهل وهو في المأبى وبله عند
رجل وقد عمن الجهاد يوم الحديسه وهو في نلبه الله
رجل فعلت ان الحرب الله الشرحه موقوفه على المصلح
لا على العدو قال السائل يا ابي عبد الله
فكون عن احد جهة لتعلم بدالكجهه ما ذكرتموه قبله
او ما يه هلا انه لا يلزم ما ذكره لانه الامام المعصوم
من الخطا والرد لا اعتراض عليه في معونه وقيامه بل يعلم
في الجهاد ان يكون له في الدين والدينام بين بعد
ذلك بعض وجه المصلحة فيكون بعض ذلك انه علم انه في المصلحة
من يرجع عن الاطلاق الحق لعدمه واستدبره وكنار
ترك قتله ومصلحة ه ومنه انه علم ان ظهورهم موافق
لا يجوز قتلهم واحتياهم وكان ترك قتلهم مصلحة ه ومنه
شفقة منه على شيعه وولده ان يصطلموا فينقض
نظام الامامة وهذا ظلم معروف يعرفه اهل العدل
والتكلمون وهو من اصول الدين لا يري ان اداسه ليعلم
لغير قوم روح وهذا قوم ضاح لا حظا فيه ونفيا
قال الحسن عليه السلام والحسن عليه السلام اعظم مائة
صالح لم يكن الجواب الا ما ذكرناه من المصلحة وما
علمه الله من تغافلنا ه

في كتابه في بيان
الدين في بيان
الدين في بيان

مسألة من كلامه صلى الله عليه وآله في النص على أمير المؤمنين عليه السلام
 سأل عنه الباقون لا يسبهم الله الرحمن الرحيم الملك الحق
 المبين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله المهادين أن قالوا لم
 أخبروا عن إسناده في النص كثير فقلنا فإن قلتم قليل قبلتم
 فلا تكررنا في حقنا على الكذب لأن أفعالنا لا تكون بحوزة على القليل
 وإن قلتم كثير قبلتم كما قال أمير المؤمنين عليه السلام لم يقلنا
 اعتدناه سيما وانتم تدعون أنه نواب عننا في الحج والعبادة
 انتهى قبله اسلافنا محمد الله في النص كثير لا يجوز عليه نقل
 للكذب لكن ليس كل من يصلح لنقل الخبر يصلح لجمعها لأنه قد يصلح لنقل
 الخبر الشيخ الكبير الثقة الأمير وقد يصلح ذلك لبعض السلف
 وأيضا فليس غريب الحديث موقوف على شدة الرجال وإنما هو موقوف
 على المصلحة الأخرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله جاهدوه في
 ثلثمائة وثلاثة عشر رجلا وقد عن جهاد يوم الحديبية وهو في ثلثة
 ألف وستمائة رجل فقلنا إن الحرب الأجيبة الشريفة موقوفة على
 المصلحة لأعلى العدد قال السالم فإنما وجب المصلحة في وقوعه من
 أخذه لنعلم به النص فذكرتموه قبله إن ما في هذا أنه لا يلزمنا
 ما ذكرتم لأنه لا إله إلا الله المصنوع من الخط والزلل لا أعرض عليه في قوله

وقوله بلعلم بالحكمة تعود المصلحة في الدين والدين اثنان بعد
ذلك بعض وجوه المصلحة فيكون بعض ذلك العلم اثنان في العلمين
يرجع عن الباطل الى الحق بعد مرة ويستنصر فكان ترك الصلاة
ومنه انه علم ان في غير هؤلاء من المؤمنين لا يجوز قتالهم وجبايتهم
فكان ترك قتالهم وصلى الله عليه وسلم شفقة منه على شيعته ولان
بعضهم لا يقطع بتأويل امامة وهذا كما ذكره في غير هذه المسألة
وانتكلون وهو من اصول الدين الذي نادى سنان عن تفريق
نور يوح وهما في قوله صالح لاجل ائمة وبقا قالوا نحن عليه السلام
والصين عند الله اعظم من ائمة صالح لم يكن الجواب الا ما ذكرناه
من المصلحة وقام له الله من بقاء ائمة

مسألة أخرى في خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله
كل نعمة سأل الله الا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عنده فرفض على امر المؤمنين لا والله عليه واستخلفه على
ايمته فلم يقدح عز وجله وذرعه الى النبي صلى الله عليه وسلم والله عليه
فان قلتم فقلنا لا يا اختيار تستنوه الى النصيب لا والله وارضوا له
وان قلتم فقلنا لا ومضطر ان يسموه الى الجين والضعف وقد علم

وقد كتبنا هذا في دفتر امتحانه عموماً آيات الله العظمى
مرعشي نجنى - قم

فاذا سلم ذلك كانت الحجة لازمة في الغيبة مسألة
 من كلامه رضي الله عنه في النص على أمير المؤمنين
 عليه السلام قال فيها الباقلاني رحمه الله
 الرحمن الرحيم الملك الحق المبين وصلى الله
 على سيدنا محمد النبي والدا الطاهرين ان قال
 قاتل اخبرونا عن اسلافكم في النفس الثمينة
 امر قليل فان قلتم قليل قيل لكم فلا تنكروا
 ان يتواطئوا على الكذب لان افتعال الكذب
 يجوز على القليل وان قلتم كثير قيل لكم فما
 بال امير المؤمنين سلامه من الله عليه في قتال
 بهما عدلا هلاسيما وانتم تدعون انزلوا
 اصحابا عوانا لقاتل الجواب ما الله النقد
 فسل اسلاف الجهاد في النص كثيرا
 يجوز عليهم افتعال الكذب لكن ليس كل
 من يصل للنقل الخبر يصل للجهاد لا نفي
 يصل للنقل الخبر الشيخ الكبير الثقة
 وقد لا يصل ذلك لشعب بل سيفوا ايضا
 فليس المروني الديني موقوف على كثير
 الرجال وانما هي موقوفة على المصلحة التي
 ان رسول الله صلى الله عليه واله
 وهو في مثلها مائة وثلاثة عشر
 عن الجهاد يوم الحديبية وهو ثلثة الف
 وستة مائة رجل فليت ان المروني الذي
 الشرعي

الشريعة موقوفة على المصلحة لا على العدد فسال
 السائل قارنا وجدا المصلحة في قعوده عن خذ
 حقه لنفعل بذلك حتى ما ذكرتموه قيل الاول
 ما في هذا انه لو يلزمنا ما ذكرتموه لانه لا
 المصروع من الخطا والزلل لا اعتراض عليه
 في قعوده وقياسه بل يعلم في الجملة ان قعوده
 لمصلحة في الدين والدنيا ثم سأل بعد ذلك
 بعض وجوه المصلحة فيكون بعض ذلك انه علم
 ان في مخالفتهم من رجوع عن الباطل الى الحق
 بعد مدة وليست بصحة كان ترك قتله مصلحة
 ومن ان علم ان في ظهورهم مؤمنين له يجوز
 قتلهم واحتياجهم فكان ترك قتله مصلحة
 ومنه وشفقة منه على الشيعة ولده ان يسلطوا
 فينقطع نظام الامانة وهذا الكلام معروف
 يعرف اهل العدل والتمكين وهو من
 اصول الدين الا ترى انا اذا استلنا من
 تفرق قومي فخرج وهذا في قعوده عن قتله
 ناقته ونقا قاتل الحسين عليه السلام و
 الحسين عند الله اعظم من ناقه صا له في
 الجواب الا ما ذكرناه عن المصلحة وما علمه
 من ان قعوده عنه مسبية اخرى في المض
 عن الشيخ المفيد يعني الله عنه
 بسم الله الرحمن الرحيم

أن تار جامل آخرونا عن اسمه كمن في النص كثر علمه بان علم
 قبيح قيل لم تذكرون ان سجا طوع على الكذب كان افعل
 يجوز على الخليل وان كنتم تميز قبل لم نقابل ايرافوسين لام
 الله عليه لم يتدليلهم اعداء لا سيما وانتم تدعون انه لا صاحب
 - اعوانا لفتاوى الخواص - وما لله المنعة قبل الاملا فاجعل
 الله في النص كثر لا يجوز عليهم افتعال الكذب لكن ليس كاصح
 لفتل الجتر يصلح اليها ولا نه قد يصلح كفتل الجتر السج الكبر لثقة
 ائمنين وقد لا يصلح ذلك لضربا لثقة وايضا دليل على ثقتهم
 الدينية موقوفة على كثره الرجال وانما هي موقوفة على المصلحة
 الزمنية ان رسول الله صلى الله عليه وآله جاهدوه في ثمانية
 عشر رجلا وقد قتلوا الجهاد يوم الحديبية وهو ثلثة المئتين
 رجل فقلت ان الحروب الدينية الشرعية موقوفة على المصلحة
 كالمصلحة فاما لثابتنا فأمرنا وجه المصلحة في قعوده من
 حقه لعلهم بذلك صحة ما ذكرته فيل انا اول ما في هذا انه لا
 يلزمنا ما ذكرته لان الامام المعصوم من الخطا لا يترك
 اعتراض عليه في قعوده وقبالة بل يعلم في الجملة ان قعوده
 لمصلحة في الدين والدنيا ثم يبعد ذلك بعض وجه المصلحة
 فيكون بعضه كما انه علم انه في المخالفين من يرجع عن الباطل
 الى الحق بعد مدة ويستقر فكان ترك قتله مصلحة وقد علم
 ان في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم واجتياهم فكان ترك
 قتلهم مصلحة واستشفقة منه على شيعته وولده او يسطول
 فيمنع نظام الامانة وهذا كلهم معروف بمرئاهل العدل
 والتكليف وهو من اصول الدين الا ترى اننا اذا استدلنا بطريق
 قدم نرحم وهلا لا نقوم صالح الاجل فانه وقدنا، قال الحسين

تتم

عليه السلام والحسين عند الله اعظم من نافع صالح لم يكن الجزاء
الا ما ذكرناه من المصطفى وما عليه الله بل بقا قرناءه
مسألة أخرى في النص على الشيخ المفيد رضي الله عنه
بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله على كل نعمة سال سائل فقال اذا كان رسول
الله صلى الله عليه وآله عندكم قد بعث على اير المؤمنين
الله عليه واسلمته على امته فلم يقدم من حق له وقد عول على
صلى الله عليه وآله عليه فيه فان قلتم قل ذلك باختياره
تجروا الى الصنيع لا مرا الله وامر رسوله وان قلتم قل ذلك
مصطفى نسبته الى المعجز والضعف وقولهم انما سببه خلاف
ذلك لانه صاحب المواقت المشهور والعروسة المذكورة
ذلك فلم اخذ عطاءهم ونكح سبهم وصلى خلفهم وحكم في محاسنهم
وكل ذلك يدل على نفاذ ما ذهبتم اليه في الفعل الجواب
يقول له اما اخذه العطايا انما اخذ بعض حقه واما الصلاة
خلفهم فهو الامام من تقدم بين يديه فصلاته فاسوة على
كل امود فريضة وامانكا حرم سبهم فنيه جوابا ان احدا مما
على طريق الممانعة فانما الشيعة يروى ان الخليفة ينفذها من
خالها القسوس على الخنق واستدوا على ذلك بان عمر بن الخطاب
لما رد من كان ابو بكر سباه لم يرد الخليفة ولو كانت من النبي
لرد ها واما الذي على طريق الممانعة فهو انما اذا استأمنكم
انه فكيف سبهم لم يكن لكم فيه ما اردتم لان الذين سبهم
ابو بكر كانوا قاصدين في بؤة رسول الله صلى الله عليه وآله
قدح في بؤة كفروا كما حرم لئلا يكل احد من سبهم يردون

بسم الله الرحمن الرحيم

سألتني القاضي الباقلاني فقال أخبرني عن أسلافكم في النص الكثير لم يقل
 فان قلتم قليل قليل لكم فاستكبرون ان يتواطوا على الكذب لان افتعال الكذب
 يجوز على العليل وان قلتم كثير قليل لكم فابال اعدا المؤمنين لم يقابل به
 اعدائهم لاسيما وانتم تدعون ابنه لو اصاب اعداؤنا لقاتل فقلت له
 اسلافنا بحمد الله في الفكر كثير لا يجوز عليهم افتعال الكذب لكن ليس
 كل من يصلح لنقل الخبر يصلح للجهاذ لانه قد يصلح لنقل الخبر الشيخ الكبير
 الشفة الابي وقد لا يصلح ذلك لقرب السيف وايضا فليس للحروب
 الدينية موقوفة على كثرة الرجال وانما هي موقوفة على المصلحة الا ترى
 ان رسول الله جاهد وهو في ثمانمائة وثلاث عشرة رجلا وفتح الجهاد
 يوم الحديبية وهو في ثلاثة الاف وستماية رجلا فقلنا ان الحروب الدينية
 الشرعية موقوفة على المصلحة لا على العدد فقال ما وجه المصلحة في
 فتوره عن اخذ حصة فاخبرونا انهم بذالك صحة ما ذكرتموه فقلت له
 اول ما في هذا انه لا يلزمنا ما ذكرت لانه الامام المعصوم من الخطا
 والزلل لا اعتراض عليه في فتوره وقيامه بل يعلم في الجملة ان فتوره
 لمصلحة في الدين والرياء ثم يتبين بعد ذلك بعض وجوه المصلحة فيكون
 بعد ذلك حجة اخرى فتقول يمكن ان يعلم ان في المخالفين يرجع عن
 الباطل الى الحق بعد مدة وليست به فكلما ترك قتله مصلحة ويمكن ان
 علم ان في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم واجبا لهم فكان ترك
 قتلهم

فلهم مصحف، يعني انه شفعة منه على شيعته وولده ان يصطلحوا
 فيقطع نظام الامامة وهذا الكلام معروف بعرف اهل العدل والعدل
 وهو في اصول الدين انما اذا استثنى نفاي قوم نوح واهلاك قوم
 صالح لم يدخلنا في ذواتهم قاتل الحسين والحسين عند الله تعالى اعظم من ناته
 صالح لم يكن الجواب الا ما ذكرناه من الصلوة فلم يأت بشئ لذالك
 فخرجت بحمد الله والصلوة على النبي وآله آل الله يعلم عبادة

الغنية اليه محمد بن الشيخ طاهر الساري

في سلم رجب من سنة الف وثمانية

واربع وثمانين في بلدنا

حامداً مصلحاً

م

م

رسالة في النص على أمير المؤمنين بالخلافة

وهي صورة مناظرة دارة بين شيخنا

المفيد والقاضي الباقلاني

بسم الرحمن الرحيم

الملك الحق المبين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الهادين وبعد فقد
سألى القاضي الباقلاني فقال أخبرونا عن أسلافكم في النص على أمير
المؤمنين (ع) أكثر أم قليل فإن قلتم قليل قبل لكم فأتكفرون أن
يتواطأوا على الكذب لأن افتعال الكذب يجوز على القليل وأن قلتم كثير قبل
لكم فإبال أمير المؤمنين (ع) لم يقاتل أعدائه ولا سيما أنتم تدعون أنه
لو أصاب أعوانا لقاتل فقلت له : وبالله الثقة أسلافنا بحمد الله في النص
كثير لا يجوز عليهم افتعال الكذب لكن ليس كل من يصلح لنقل
الخبر يصلح للجهاد لأنه قد يصلح لنقل الخبر الشيخ الكبير الثقة الأمين
ولا يصلح لضرب السيف وإيضاً فليست الحروب الدينية موقوفة على
كثرة الرجال وإنما هي موقوفة على المصلحة ألا ترى أن رسول الله (ص)
جاهد ومعه ثلثمائة وثلاثة عشر رجلاً وقعد عن الجهاد وهو في ثلاثة
الآف وستمائة رجل (١) فعلنا أن الحروب الدينية الشرعية موقوفة
على المصلحة لا على كثرة العدد وأقله .

١٠ ، وكهنة الحسين (ع) ، وقد كان عدد أعوانه لا يزيد على ٧٢ رجلاً

الصفحة الأولى من النسخة «ح»

وإذا قال أرباب المصلحة في قعوده عليه السلام عن اخذ حقه
 لنعلم صحة ما ذكرتموه وقلت له : أولا لا يلزمنا ما ذكرت لأن الامام
 المعصوم من الخطأ والزلل لا اعتراض عليه في قعوده وقيامه بل اننا
 نعلم في الجملة ان قعوده كان لمصلحة في الدين والدنيا ثم تبين بدس وجوه
 المصلحة وهو انه علم ان في المخالفين من يرجع عن الباطل الى الحق بعد
 مدة ويستبصر فكان ترك قتله مصلحة ويمكن انه علم ان في ظهورهم
 مؤمنين لا يجوز قتلهم عليه السلام وتضييع ما في اصلاهم فكان في
 ترك قتلهم مصلحة ويمكن ان يقال انه كان شفقة منه (ع) على سعته
 وولده ان يصطلحوا فينقطع نظام الامامة ويختل وهذا كلام معروف
 يعرفه اهل العدل والمتكلمون وهو من اصول الدين الا ترى انا اذا
 مثلنا عن تفريق قوم نوح عليه السلام وهلاك قوم صالح لاجل ناقة
 وابقاء قاتل الحسين عليه السلام والحسين اعظم عند الله من ناقة صالح
 فلم يكن الجواب الا ما ذكرناه من المصلحة فلم يات بشئ لذلك .

تمت صورة السؤال والجواب في النص على

امير المؤمنين عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الملك الحقّ المبين، و صلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الهادين.
[و بعد، فقد سألتني القاضي الباقلاني^(١) فقال^(٢): أخبرونا عن أسلافكم
في النصّ [على أمير المؤمنين عليه السلام]^(٣) أكثر أم قليل؟

(١) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني القاضي، أصله من البصرة، والمرجح انه ولد في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وعاش في بغداد. استدعاه عضد الدولة الديلمي الى بلاطه في شيراز فمكث هناك مدة ثم عاد الى بغداد بعد وفاة عضد الدولة. ويُعد الباقلاني أئبه متكلمي المدرسة الأشعرية و يقال انه أول من وجد لبعض افكار الأشاعرة شكلها الصحيح. وله مناظرات عديدة مع الشيخ المفيد (ره). توفي سنة ٤٠٣ هـ ببغداد.

[تجد مصادر ترجمته في: تاريخ التراث العربي/فؤاد سزگين ج ٤ من المجلد الاول ص ٤٨]

(٢) زيادة في نسخة (ح).

(٣) زيادة في نسخة (ح).

فإن قلتم: قليل، قيل لكم: فلا تنكرون أن يتواطؤوا على الكذب لأنّ إفتعال الكذب يجوز على القليل.

وإن قلتم كثير، قيل لكم: فما بال أمير المؤمنين سلام الله عليه لم يقاتل بهم أعداءه، لاسيّما وأنتم تدعون أنّه لو أصاب أعواناً لقاتل! (١)

الجواب وبالله الثقة:

(١) ان الامامية تدعي انه - عليه السلام - لو اصاب أعواناً لحاول أن يسترد حقه المغصوب و ذلك بعيد وفاة رسول الله (ص) و لكنه لم ينو الحرب مع خصومه لأجل إمرة كانت تعدل عنده قيمة نعل كان يخصفها - كما في رواية ابن عباس - فانه كان أحرص على سلامة شريعة أخيه (ص) من كيد الأعداء عن الذين غصبوا حقه، و قد روى اصحاب السير أن اباسفيان مدّ اليه يده ليباعه للخلافة و رغبه فيها، لكن لأحبا في تطبيق وصية سيد المرسلين و انما طمعا في وقوع الفتنة و زوال الإسلام و عودة الجاهلية الجهلاء الى ربوع الجزيرة العربية، و لكنه (ع) أبى و رفض و حاول أن يذكر اصحاب رسول الله (ص) ببيعتهم اياه في يوم الغدير و النصوص التي سمعوها في مواقع عديدة عن رسول الله (ص)، و لكن حالت دونهم المغريات فلم يستجب له سوى عدد قليل فأثر سلام الله عليه أن يعمل بوصية رسول الله (ص) و هكذا صبر امير المؤمنين في هذه المحنة التي وصفها هو بقوله (فصبرت و في العين قذى و في الحلق شجى أرى ثرائي نهبا).

و برغم ذلك فانه شارك المسلمين (حكاماً و محكومين) في حياتهم الاجتماعية و نصح لحكامهم و سار على سنة اخيه رسول الله (ص) و قد وصف عليه السلام موقفه بعد ابعاده عن الخلافة في رسالة بعث بها الى مالك الأشتر يقول فيها (فامسكت يدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون الى محق دين محمد (ص) فخشيت ان لم أنصر الاسلام و أهله، أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به على أعظم من فوت ولايتكم التي انما هي متاع ايام قلائل).

قيل له: أسلافنا - بحمد الله - في النصّ كثيرٌ لا يجوزُ عليهم إفتعالُ الكذب، لكن ليسَ كلُّ من يصلحُ لنقل الخبر يصلحُ للجهاد، لأنّه قد يصلحُ لنقل الخبر الشيخُ الكبير، الثقة، الأمين، ولا يصلحُ ذلك لضرب السيف.

و أيضاً فليست الحروبُ الدينية موقوفةً على كثرة الرجال، وإنما هي موقوفةٌ على المصلحة، ألا ترى أن رسولَ الله صلى الله عليه وآله جاهدَ و هو في ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً^(١)، وقعدَ عن الجهاد يوم الحديبية^(٢) و هو في ثلاثة آلاف وستمائة رجل^(٣). فعلمت أن الحروبَ الدينية الشرعية موقوفةٌ على

(١) يقصد الشيخ (ره) بذلك معركة بدر الكبرى، وهي أوّلَى المارك التي خاضها رسول الله (ص) والمسلمون مع المشركين. وقعت هذه المعركة بين المسلمين و كفار قريش عند أبار بدر في يوم ١٧ (أو ١٩) من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة، وكان عدد المسلمين ٣١٣ رجلاً والكفار ٩٥٠ رجلاً، وقد نصر الله المسلمين على عدوهم فهزموا و كان عدد قتلى المشركين ٧٠ رجلاً كما أسر المسلمون ٧٠ من الكفار، وعدد شهداء المسلمين ١٤ شهيداً.

(٢) الحديبية قريةٌ سُميت ببئر هناك و بينها و بين مكة مرحلة، و بينها و بين المدينة تسعُ مراحل. و اما يوم الحديبية فان الشيخ (ره) يقصد بذلك سفر رسول الله (ص) مع المسلمين من المدينة الى مكة لأداء العمرة في ذى القعدة من سنة ٦ هجرية، حيث انتهى الى صد المشركين له و لأصحابه عن الدخول الى مكة حيث عقد معهم صلح الحديبية، و قد بايع المسلمون في ذلك اليوم مع رسول الله (ص) بيعةً سُميت ببيعة الرضوان.

(٣) هناك خلافٌ بين اصحاب السير في عدد المسلمين يوم الحديبية، فقد روى ابن اسحاق انهم كانوا ٧٠٠ رجل، و اما ابن هشام فانه روى عن جابر بن عبد الله انهم كانوا أربع عشرة مئة [سيرة ابن هشام ٣/٣٢٢] و اما ابنُ سعد فانه روى في طبقاته أن الخارجين مع رسول الله (ص) يوم الحديبية (الف و تسعمائة رجل) ثم اضاف (و يقال الف واربعائة و يقال الف و ←

المصلحة لا على العدد.

قال السائل: فأرنا وجه المصلحة في قعوده عن أخذ حقه لنعلم بذلك

صحة ما ذكرتموه؟

قيل له: أول ما في هذا أنه لا يلزمنا ما ذكرت، لأنّه الامامُ المعصومُ من الخطأ والزّلل، لا اعتراض عليه في قعوده وقيامه، بل يُعلم - في الجملة - أنّ قعوده لمصلحة في الدين والدنيا. (١)

→ خمسمائة وخمسة وعشرون رجلاً [الطبقات ٩٥/٢] واما الطبري فانه نقل الأعداد السابقة و اضاف اليهم رقمين آخرين و هما (بضعة عشر و مائة من اصحابه) و (الفأ و ثلاثمائة) [الطبري/ حوادث السنة السادسة] و اما ابن الأثير فقد روى في [الكامل] ثلاثة أرقام (الف و اربعمائة و قيل ألف و خمسمائة و قيل ثلاثمائة) [الكامل ٢٠٠/٢].

و اما زيني دحلان فقد روى في سيرته انه (كان الناس سبعمائة رجل ... و قيل كانوا اربعة عشرة و مائة و قيل خمس عشرة و قيل ست عشرة و قيل كانوا الفأ و ثلاثمائة و قيل أربعمائة و قيل خمسمائة و خمسة و عشرين و قيل الف و سبعمائة)، [السيرة الحلبية ٩/٣]. (١) و قد تواترت النصوص على عصمته - عليه السلام - و قد رواه العامة و الخاصة:

اما الآيات: فمنها قوله تعالى (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت و يطهركم تطهيرا) فقد اجمع المفسرون و الرواة على أنها نزلت في حق علي و فاطمة و الحسن و الحسين - عليهم السلام -

و اما الروايات: فمتضافرة ايضاً، منها ما رواه جماعة عن شهر بن حوشب عن أم سلمة: أن النبي - صلى الله عليه و سلم - جلّ علياً و فاطمة و ابنيهما بكساء ثم قال: (اللهم هؤلاء اهل بيت بنتي و حامتي، اللهم أذهب عنهم الرجس و طهرهم تطهيرا) الحديث. و الحديث صحيح بشواهده و طرقه و قد اخرجه احمد بن حنبل في مسنده و الطبراني في مسنده و الطبري في تفسيره و الترمذي في سننه و ابن جرير في صحاحه و الحاكم النيشابوري في

ثم تبين بعد ذلك بعض وجوه المصلحة، فيكون بعض ذلك أنه علم أن في المخالفين من يرجع عن الباطل إلى الحق بعد مدة ويستبصر، فكان ترك قتله مصلحة.

و منه أنه علم أن في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم واحتياحهم، فكان ترك قتلهم مصلحة.

و منه شفقة منه على شيعته ولده أن يضطلموا^(١) فينقطع نظام الإمامة. وهذا كلام معروف يعرفه أهل العدل والتكلمون، وهو من أصول الدين، ألا ترى أننا إذا سئلنا عن تغريق قوم نوح [عليه السلام] و هلاك قوم صالح لأجل ناقته، و بقاء قاتل الحسين عليه السلام، والحسين عند الله أعظم من ناقه صالح^(٢)، لم يكن الجواب إلا ما ذكرناه من المصلحة، و ما علمه الله من

→

مستدركه و مسلم في صحيحه و ابن حبان في صحاحه و وافقهم الذهبي. (راجع سير اعلام النبلاء ٣/٢٥٤ و ٢٨٣)

ومنها: الرواية المتواترة والمشهورة (يا ايها الناس اني تارك فيكم ما ان اخذتم به لن تضلوا، كتاب الله و عترتي اهل بيتي)

(راجع صحيح الترمذي ٣٢٨/٥ و مستدرک الحاکم ٣/١٤٨ و مستد احمد بن حنبل ٥/١٨٩)
و منها: حديث السفينة (انما مثل اهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، و من تخلف عنها غرق)

(راجع مستدرک الحاکم ٢/٣٤٢، الصواعق المحرقة ١٨٤)، و غيرها من الروايات

(١) أي يستأصلوا ويؤادوا.

(٢) أقول: ليس المقصود أن الله تعالى لم يجاز قتل الحسين (ع) في الدنيا فان أغلبهم قد قتلوا على

←

بقاء من بقاءه. (١)

فلم يأت بشيء لذلك. (٢)

→

يد المؤمنین الذین ندموا على عدم نصرتهم لسبط رسول الله (ص) فقاموا مطالبين بالثأر لدم الحسين (ع) فاخرجوا الذين حاربوه وقتلوا أصحابه و اولاده من تحت كل حجرٍ و مدر و قتلوهم شر قتله، بل يقصد الشيخ (ره)، انهم لم يجازوا سريعاً و لم ينزل عليهم البلاء كما عاقب الله تعالى قوم صالح و قوم نوح لمصلحة اقتضت حكمته سبحانه و تعالى.

(١) كذا في نسخة الاصل (الف) و نسخة (د). و في نسخة (ب) [و ما علمه الله من بقاء فريقاً] و في نسخة (ج) [مثل بقاء فريقاه]. و قد اسقطت نسخة (ح) هذه العبارة. يعني إن علم الله تعالى ببقاء من أبقاه الله، هو السبب في بقاءهم، لأن علم الله عين إرادته، فلا تتخلف. (٢) كذا في (ح) و لم يرد في سائر النسخ.

تكميل من كلام الشيخ الطوسي (ره) في المنفص

فان قيل: لو كان النصّ عليه صحيحاً على ما ادعيتموه وجب ان يحتج به وينكر على من يدفعه عن ذلك بيده ولسانه ولما جاز منه ان يصلى معهم ولا أن ينكح سبيهم ولا ان يأخذ من فيثهم ولا ان يجاهد معهم. وفي فعله عليه السلام ذلك كله دليل على بطلان ما تدّعون.

قيل له: الذي منع أمير المؤمنين عليه السلام من الاحتجاج بالنصّ عليه مآظهر له بالأمارات اللابحة من...^١ القوم على الامر واطراح العهد فيه وعزمهم على الاستبداد به مع اليدار منهم اليه والانتهاز له وأيسه^٢ ذلك عن الانتفاع بالحجة، وربما ادى ذلك الى دعواهم النسخ لوقوع النصّ عليه فتكون البلية بذلك اعظم، وان ينكروا وقوع النصّ جملة و يكذبوه في دعواه فيكون البلاء به أشد.

واما ترك النكير عليهم باليد فهو انه لم يجد ناصراً ولا معينا على ذلك، ولو تولاه بنفسه وحامته لربما ادى ذلك الى قتله او قتل اهله واجتبه فلأجل ذلك عدل عن النكير.

وقد بين ذلك عليه السلام في قوله: (اما والله لو وجدت اعوانا لقاتلتهم) وقوله ايضا بعد بيعة الناس له حين توجه الى البصرة: (اما والله لو لاحضور الناصر ولزوم الحجة وما أخذ الله على اوليائه ألاّ يقرأوا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس اولها ولألفيتم دنياكم عندي اعون من عطفة غن).

فبين عليه السلام انه انما قاتل من قاتل لوجود النصار وعدل عن قتال من عدل عن قتالهم لعدمهم.

وايضاً فلو قاتلهم لربما ادى ذلك الى بوار الاسلام والى ارتداد الناس اذ

١- بياض بالاصل، وعبارة كتاب الاقتصاد هكذا: من اقدام القوم على طلب الامر.

٢- فأيسه. ظ.

اكثر^١ وقد ذكر ذلك في قوله: (اما والله لولا قرب عهد الناس بالكفر لجاهدتهم).
 فاما الانكار باللسان فقد انكر عليه السلام في مقام بعد مقام، ألا ترى الى
 قوله عليه السلام: (لم ازل مظلوما منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله)، وقوله:
 (اللهم اني استعديك على قریش فانهم منعوني حقى وغصبوني ارثى)، وفي رواية
 اخرى: (اللهم انى استعديك على قریش فانهم ظلموني [فى] الحجر
 والمدر...)، وقوله فى خطبته المعروفة: (اما والله لقد تقمصها ابن ابى قحافة وانه
 ليعلم ان محلى منها محل القطب من الرحى ينحدر عنى السيل ولا يرقى الى
 الطير...)) الى آخر الخطبة، صريح بالانكار والتظلم من الحق.

فاتما ذكره السائل من صلاته معهم فانه عليه السلام انما كان يصلى معهم
 لاعلى طريق الاقتداء بهم بل كان يصلى لنفسه وانما كان يركع بركوعهم و يكبر
 بتكبيرهم، وليس ذلك بدليل الاقتداء عند احد من الفقهاء.

فاما الجهاد معهم فانه لم ير واحد انه عليه السلام جاهد معهم ولا سار
 تحت لوائهم، واكثر ما روى فى ذلك دفاعه عن حرم رسول الله صلى الله عليه وآله
 وعن نفسه، وذلك واجب عليه وعلى كل احد أن يدفع عن نفسه وعن أهله وإن لم
 يكن هناك احد يقتدى به.

فاما أخذه من فيثهم فان ما كان يأخذ بعض حقه، ولمن له حق، له أن
 يتوصل الى اخذه بجميع انواع التوصل ولم يكن يأخذ من اموالهم هم.
 وأما نكاحه لسبيهم فقد اختلف فى ذلك فتمهم من قال: ان النبى
 عليه السلام وهب له الحنفية^٢ وانما استحل فرجها بقوله عليه السلام.
 وقيل ايضا: إنها أسلمت وتزوجها امير المؤمنين عليه السلام.
 وقيل ايضا: إنه اشتراها فاعتقها ثم تزوجها.

وكل ذلك ممكن جائز، على ان عندنا يجوز وطء سبي اهل الضلال
 اذا كان السبي مستحقا لذلك، وهذا يسقط اصل السؤال.

فان قيل: لو كان عليه السلام منصوباً عليه لما جاز منه الدخول فى
 الشورى، ولا الرضا بذلك، لأن ذلك خطأ على مذهبكم.

١- كذا فى الاصل، والظاهر: او اكثرهم.

٢- أم ابنه عليه السلام: محمد.

قيل له: انما دخل عليه السلام في الشورى لامور:

منها انه دخلها ليتمكن من ايراد النص عليه والاحتجاج بفضائله وسوابقه، ومايدل على انه احق بالامر وأولى، وقد علمنا انه لو لم يدخلها لم يجز منه أن يتبدى بالاحتجاج، وليس هناك مقام احتجاج وبحث فجعل عليه السلام الدخول فيها ذريعة الى التنبيه على الحق بحسب الامكان، على ماوردت به الرواية، فانها وردت بأنه عليه السلام عدد في ذلك اليوم جميع فضائله ومناقبه واكثرها.

ومنها ان السبب في دخوله عليه السلام كان للتقية والاستصلاح لانه عليه السلام لما دعى الدخول في الشورى اشفق من ان يمتنع فينسب^١ منه الامتناع الى المظاهرة والمكاشفة، والى أن تأخره عن الدخول انما كان لاعتقاده انه صاحب الامر دون من ضم اليه فحملة على الدخول ما حملة في الابتداء على اظهار الرضا والتسليم.

فان قيل: لو كان عليه السلام منصوباً عليه السلام^٢ على ما تدعون لوجب أن يكون من دفعه عن مقامه مرتداً كافراً، وفي ذلك، اكفار الامة باجمعها، وذلك خروج عن الاسلام:

قيل له: الذي نقوله في ذلك: ان الناس لم يكونوا بأسرهم دافعين للنص وعاملين بخلافه مع علمهم الضروري به، وانما بادر قوم من الأنصار— لما قبض الرسول عليه السلام— الى طلب الامامة واختلفت كلمة رؤسائهم واتصلت حالهم بجماعة من المهاجرين فقصدوا السقيفة عاملين على ازالة الامر من مستحقه والاستبداد به، وكان الداعي لهم الى ذلك والحامل لهم عليه رغبتهم في عاجل الرياسة والتمكن من الحل والعقد، وانضاف الى هذا الداعي ما كان في نفس جماعة منهم من الحسد لأمر المؤمنين عليه السلام والعداوة له لقتل من قتل من أقاربهم ولتقدمه واختصاصه بالفضائل الباهرة والمناقب الظاهرة التي لم يخل من اختصاص ببعضها من حسد وغبطة وقصد بعداوة وأنسهم بتمام ما حاولوه بعض الانس بتشاكل بني هاشم وعكوفهم على تجهيز النبي عليه السلام فحضروا السقيفة ونازعوا في الأمر وقوا على الامر وجرى ما هو مذكور.

١- فينسب.

٢- كذا في الاصل، والظاهر انه زايد.

فلما رأى الناس فعلهم - وهم وجوه الصحابة ومن يحسن الظن بمثله وتدخل الشبهة بفعله - توهم أكثرهم أنهم لم يتلبسوا بالأمر ولا أقدموا فيه على ما أقدموا عليه إلا لئلا يسيغ لهم ويجوزهم، فدخلت عليهم الشبهة واستحكمت في نفوسهم، ولم يمعنوا النظر في حلها فمالوا ميلهم وسلموا لهم، وبقي العارفون بالحق والثابتون عليه غير متمكنين من اظهار ما في نفوسهم فتكلم بعضهم ووقع منهم من النزاع ما قد اتت به الرواية، ثم عاد عند الضرورة الى الكف والامساك واظهار التسليم مع إبطان الاعتقاد للحق ولم يكن في وسع هؤلاء الانقل ما علموه وسمعوه من النص الى اخلافهم ومن يأمنونه على نفوسهم فنقلوه وتواتروا الخبره عنهم.

على ان الله تعالى قد اخبر عن امة موسى عليه السلام أنها قد ارتدت بعد مفارقة موسى اياها الى ميقات ربه وعبدوا العجل واتبعوا السامري وهم قد شاهدوا المعجزات مثل فلق البحر وقلب العصاحية واليد البيضاء وغير ذلك من المعجزات، وفارقهم موسى اياما معلومة، والنبى عليه السلام خرج من الدنيا بالموت فاذا كان كل ذلك جايزا عليهم فعلى امتنا اجوز وأجوز.

على ان الله تعالى قد حكى في هذه الامة واخبر انها تترد، قال الله تعالى: «وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم».

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (لتبعن سنن من كان قبلكم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة حتى لو ان احدهم دخل جحر ضب لدخلتموه! قالوا: فاليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: فمن اذن؟!).

وقال عليه السلام: (ستفترق امتي ثلاثة وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية وثنتان وسبعون في النار).

وهذا كله يدل على جواز الخطأ عليهم بل على وقوعه فأين التعجب من ذلك؟ .

فان قيل: كيف يكون منهم ما ذكرتموه من الضلال وقد اخبر الله تعالى انه رضى عنهم، وأعد لهم جنات في قوله: «السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه واعدهم جنات تجري تحتها

مسألة أخرى في النصّ على عليّ عليه السلام ٣١

الانهار»^١ وقال: «لقد رضى الله عن المؤمنين اذيا يعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فانزل السكينة عليهم»^٢ وذلك مانع من وقوع الضلال الموجب لدخول النار.

قيل له: اما قوله: «والسابقون الاولون...» فانما ذكر فيها الاولون منهم، ومن ذكرناه ممن دفع النص لم يكن من السابقين الاولين لانهم امير المؤمنين عليه السلام وجعفر بن ابى طالب وحزمة بن عبدالمطلب وزيد بن حارثة وخباب بن الارت، وغيرهم ممن قد ذكروا، ومن دفع النص كان اسلامه متأخراً عن اسلام هؤلاء.

على ان من ذكروه لو ثبت له السبق فانما يثبت له السبق الى الاسلام فى الظاهر لان الباطن لا يعلمه الا الله، وليس كل من اظهر السبق الى الاسلام كان سبقه على وجه يستحق به الثواب، والله تعالى انما عنى من يكون سبقه مرضياً على الظاهر والباطن، فمن أين لهم ان من ذكروه كان سبقه على وجه يستحق به الثواب.

على انهم لو كانوا هم المعنيين بالآية لم يمنع ذلك من وقوع الخطأ منهم ولا اوجب لهم العصمة لان الرضى المذكور فى الآية وما اعد الله من النعيم انما يكون مشروطاً بالاقامة على ذلك والموافاة به، وذلك يجرى مجرى قوله «وعدا الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار»^٣ ولا احد يقول ان ذلك يوجب لهم العصمة ولا يؤمن وقوع الخطأ منهم بل ذلك مشروط بما ذكرناه وكذلك حكم الآية.

وايضاً فانه لا يجوز ان يكون هذا الوعد غير مشروط وان يكون على الاطلاق الا لمن علم عصمته ولا يجوز عليه شئ من الخطأ، لانه لو عنى من يجوز عليه الخطأ بالاطلاق وعلى كل وجه كان ذلك اغراء له بالقيح وذلك فاسد بالاجماع، وليس احد يدعى للمذكورين العصمة فبطل ان يكونوا معنيين بالآية على الاطلاق. واما قوله تعالى: «لقد رضى الله عن المؤمنين...» فالظاهر يدل على

١- التوبة: الآية: ١٠٠.

٢- الفتح: الآية: ١٨.

٣- التوبة: الآية: ٧٢.

تعلق الرضى بالمؤمنين، والمؤمن هو المستحق للثواب وألا يكون مستحقاً لشيء من العقاب فمن اين لهم ان القوم بهذه الصفة؟ فان دون ذلك خطر القتاد.

على انه تعالى قد بين ان المعنى بالآية من كان باطنه مثل ظاهره بقوله: «فعلم ما فى قلوبهم فانزل السكينة عليهم...» ثم قال: «وأنا بهم فتحاً قريباً»^١.

فبين ان الذى انزل السكينة عليه هو الذى يكون الفتح على يديه، ولاخلاف ان اول حرب كانت بعد بيعة الرضوان خير، وكان الفتح فيها على يدى امير المؤمنين عليه السلام بعد انهزام من انهزم من القوم فيجب ان يكون هو المعنى بالآية.

على ان ما قدمناه فى الآية الاولى من انها ينبغي ان تكون مشروطة وان لا تكون مطلقة، يمكن اعتماده هاهنا، وكذلك ما قلناه من ان الآية لو كانت مطلقة كان ذلك اغراء بالقبيح موجود فى هذه الآية.

ثم يقال لهم: قد رأينا من جملة السابقين ومن جملة المبايعين تحت الشجرة من وقع منهم الخطأ، الا ترى أن طلحة والزبير كانا من جملة السابقين ومن جملة المبايعين تحت الشجرة وقد نكثا بيعة امير المؤمنين عليه السلام وقتلاه وسفكادماء شيعته، وتغلبا على اموال المسلمين، وكذلك فعلت عائشة، وهذا سعد بن ابى وقاص من جملة السابقين والمبايعين تحت الشجرة وقد تأخر عن بيعة امير المؤمنين عليه السلام، وكذلك محمد بن مسلمة، وما كان ايضا من سعد بن عباد وطلبه الامر خطأ، بلاخلاف، وقد استوفينا الكلام على هذه الطريقة فى كتابنا المعروف بالاستيفاء فى الامامة، فمن اراد الوقوف عليه فليطلبه من هناك ان شاء الله.